

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت الثامن من مايو سنة ٢٠٢١م، الموافق السادس والعشرين من رمضان سنة ١٤٤٢ هـ.

برئاسة السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو

رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين: الدكتور عادل عمر شريف وبولس فهمى إسكندر والدكتور محمد عماد النجار والدكتور طارق عبد الجواد شبل وخالد أحمد رأفت والدكتورة فاطمة محمد أحمد الرزاز

نواب رئيس المحكمة

وحضور السيد المستشار الدكتور / عماد طارق البشرى

رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / محمد ناجى عبد السميع

أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٠ لسنة ٤١ قضائية "منازعة تنفيذ".

المقامة من

ورثة/ فاطمة ندىة محمد عبدالخالق رمزى، وهم:

أولاً: فخرية إبراهيم خيرى

ثانياً: ورثة/ خيرية إبراهيم خيرى، وهم:

١- منى على أمين

٢- فخرية إبراهيم خيرى

ثالثاً: ورثة/ حسين خيرى إبراهيم خيرى محمد، وهم:

١- ورثة/ نجلاء حسين خيرى إبراهيم خيرى، وهم:

- أ - محمد إبراهيم خيرى حسين خيرى
ب - نعمت الله محمد عزيز إسماعيل صدقى
٢- محمد إبراهيم خيرى حسين خيرى

ضد

- ١- رئيس مجلس الوزراء
٢- وزير المالية
٣- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

الإجراءات

بتاريخ الخامس عشر من يونيو سنة ٢٠١٩، أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا، طالبين الحكم، أولاً: بقبول الدعوى شكلاً. ثانياً: وبصفة مستعجلة: وقف تنفيذ، وبعدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة، فى الدعاوى أرقام ٤٨٩٢ و ٥٣٧٥ و ٥٠٤٤ و ٨١٣٣ لسنة ١٣١ قضائية، بجلسة ٢/١١/٢٠١٥، والقرار الصادر من محكمة النقض - فى غرفة مشورة - بجلسة ٤/١١/٢٠١٨، فى الطعن رقم ٧٠٤١ لسنة ٨٥ قضائية، باعتبارهما يشكلان عقبة فى تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٦ قضائية "دستورية"، بجلسة ٦/٦/١٩٩٨، مع ما يترتب على ذلك من أثار، اخصها الاستمرار فى تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا السالف الذكر.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة، طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى.
وقدم المدعى عليه الثالث مذكرة، طلب فيها الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة له، ويرفض الدعوى موضوعاً.
وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

وُنظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة.

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٨٥٤٤ لسنة ٢٠٠٧ تعويضات كلى، أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، ضد المدعى عليهم فى الدعوى المعروضة، طالبين الحكم بندب خبير لتقدير قيمة التعويض العادل، عن إجمالى الأراضى المستولى عليها، بموجب قانون الإصلاح الزراعى الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، وذلك بقيمتها السوقية فى تاريخ صدور حكم نهائى فى الدعوى، وليس فى تاريخ الاستيلاء، ولتقدير مقابل ريع هذه الأقطان الزراعية، وبإلزام المدعى عليهم متضامنين بسداد هذه المبالغ، على نحو ما ينتهى إليه تقرير الخبير، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع ٥% سنويًا عن إجمالى هذا المبلغ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد. وذلك على سند من أن مورثتهم كانت تمتلك أقطان زراعية، كائنة بناحيتى منشأة كساب وأهناسيا المدينة، بمحافظة بنى سويف، تبلغ جملة مساحتها (٥ سهم، ٩ قيراط، ٧١٨ فدان) تم الاستيلاء عليها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بشأن الإصلاح الزراعى. وإذ قضى بعدم دستورية المواد التى حدد فيها هذا القانون أسس تقدير التعويض المستحق عن الأراضى المستولى عليها؛ لعدم عدالة التعويض المقدر وفقًا لها، فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السالفة البيان. ندبت المحكمة خبيرًا فى الدعوى، وبعد أن أودع تقريره، قضت بجلسة ٢٩/٣/٢٠١٤، بإلزام المدعى عليهم بصفتهم، بأن يؤدوا بالتضامن فيما بينهم لورثة المتوفاة/ فاطمة ندية محمد عبدالخالق مبلغ واحد وعشرين مليونًا وستمئة وستة وأربعين ألفًا وخمسمائة وستة وعشرين

جنيهاً، قيمة أرض التداعى، وبأن يؤدوا لهم مبلغ خمسة ملايين وستمائة وسبعة وثمانين ألفاً وستمائة وثلاثة وعشرين جنيهاً، قيمة الربع المستحق عن أرض التداعى، تعويضاً يوزع بين المدعين حسب الفريضة الشرعية، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات. لم يصادف هذا القضاء قبول طرفى النزاع، فطعن عليه المدعون بالاستئناف رقم ٤٨٩٢ لسنة ١٣١ قضائية، أمام محكمة استئناف القاهرة، بطلب الحكم بإلغاء الحكم المطعون عليه، فيما قضى به من أحقيتهم فى التعويض عن الأضرار المستولى عليها وفقاً لقيمتها وقت رفع الدعوى ليكون التقدير وفقاً لقيمتها وقت صدور حكم نهائى فيها. وطعن المدعى عليه الثالث (رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى) على الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٧٥ لسنة ١٣١ قضائية، أمام المحكمة ذاتها، بطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضده، والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى المبتدأة شكلاً لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة له، ورفض طلب التضامن، ورفض الدعوى. كما طعن المدعى عليهما الأول والثانى (رئيس مجلس الوزراء، ووزير المالية) على الحكم ذاته بالاستئناف رقم ٥٠٤٤ لسنة ١٣١ قضائية، أمام المحكمة ذاتها، بطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف، والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون.

وكان المدعون قد أقاموا دعوى أخرى، أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، برقم ١٨٥٤٣ لسنة ٢٠٠٧ مدنى كلى، بطلب نذب خبير لتقدير قيمة التعويض العادل، عن إجمالى الأرض المستولى عليها من مورثتهم، بموجب أحكام القرار بقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى، وقدرها تسعة وعشرون فداناً وعشرة قراريط، بذات الزمام السابق ذكره، وذلك بقيمتها السوقية فى تاريخ صدور حكم نهائى فى الدعوى، وليس فى تاريخ الاستيلاء، ولتقدير مقابل ريع هذه الأطنان الزراعية، وبالإزام المدعى عليهم متضامنين بسداد هذه المبالغ التى سينتهى إليها تقرير الخبير، والفوائد القانونية بواقع ٥% سنوياً من

إجمالى المبلغين، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد. ندبت المحكمة خبيرًا فى الدعوى، وبعد أن أودع تقريره، قضت بجلسة ٢٠١٤/٥/٣١، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ١٨٥٤٤ لسنة ٢٠٠٧ تعويضات كلى جنوب القاهرة. وإن لم يلق هذا الحكم قبولاً لدى المدعين، فقد استأنفوه بموجب الاستئناف رقم ٨١٣٣ لسنة ١٣١ قضائية، أمام محكمة استئناف القاهرة، للأسباب والطلبات الواردة بصحيفة ذلك الاستئناف.

وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الأربعة السالفة الذكر، قضت فيها بجلسة ٢٠١٥/٢/١١، بالآتى:

"أولاً: فى الاستئناف رقم ٤٨٩٢ لسنة ١٣١ قضائية، بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع، بتعديل الحكم المستأنف، بالقضاء بإلزام المستأنف ضده الثانى - وزير المالية بصفته - أن يؤدى لورثة المستأنفين فاطمة ندية محمد عبدالخالق رمزى، مبلغاً قدره خمسة ملايين جنيه قيمة التعويض عن الأضرار عينية التداعى، والفوائد القانونية بواقع ٤% من تاريخ الحكم حتى السداد، كل حسب نصيبه الشرعى، وإلغائه فيما عدا ذلك.

ثانياً: فى الاستئناف رقم ٥٣٧٥ لسنة ١٣١ قضائية، بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضد المستأنف بصفته - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - والقضاء بعدم قبول الدعوى المبتدأة لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة له، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

ثالثاً: فى الاستئناف رقم ٥٠٤٤ لسنة ١٣١ قضائية، بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع: ١- برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة محلياً ولإثباتاً، وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون، وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة، بالنسبة للمستأنف الثانى وزير المالية بصفته، ورفض الدفع بسقوط الحق فى التعويض

بالتقادم الثلاثى وبالتقادم الطويل. ٢- إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضد المستأنف الأول رئيس مجلس الوزراء بصفته. والقضاء بعدم قبول الدعوى المبتدأة لرفعها على غير ذى صفة، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

رابعاً: فى الاستئناف رقم ٨١٣٣ لسنة ١٣١ قضائية، بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع، برفض الدفع المبداء من وزير المالية، وإلغاء الحكم المستأنف وإلزام وزير المالية، بأن يؤدى للمستأنفين كل حسب نصيبه الشرعى، مبلغاً قدره مليون جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% سنوياً من تاريخ صدور الحكم وحتى السداد، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات".

وشيدت المحكمة قضاءها بتقدير قيمة التعويض استناداً لما قضت به المحكمة الدستورية العليا، بحكمها المنازع فى تنفيذه فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٦ قضائية، الصادر بجلسة ١٩٩٨/٦/٦، بعدم دستورية المادتين الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى، والرابعة من القرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى - فيما تضمنته من عناصر تقدير الحق فى التعويض عن الأراضى التى استولت عليها الحكومة. واستبعدت المحكمة أحكام المواد المقضى بعدم دستورتيتها، وقامت بتقدير قيمة الأرض المستولى عليها بقيمتها الحقيقية وقت الاستيلاء، وأضافت تعويضاً آخر يستحقه ورثة المستولى لديها عن التأخير فى صرف مقدار هذا التعويض. ولم يصادف هذا القضاء قبول المدعين، فطعنوا عليه أمام محكمة النقض بالطعن رقم ٧٠٤١ لسنة ٨٥ قضائية، وبللسة ٢٠١٨/٤/١١، أمرت محكمة النقض، فى غرفة مشورة، بعدم قبول الطعن.

وإذ ارتأى المدعون أن قرار محكمة النقض - فى غرفة مشورة - المؤيد لحكم محكمة استئناف القاهرة السابق بيانه، فى خصوص اعتداده بتقدير قيمة التعويض

عن الأراضى الزراعية المستولى عليها بتاريخ الاستيلاء، يمثل عقبة فى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٩٨/٦/٦، فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٦ قضائية "دستورية"، إذ أخذ من قواعد احتساب التعويض المنصوص عليها فى قانون الإصلاح الزراعى - المقضى بعدم دستورتيتها - أساسًا لتقديره التعويض الذى انتهى إليه، فضلاً عن أن قرار محكمة النقض الصادر فى غرفة مشورة، قد خالف نص المادة (٢٥٤) من قانون المرافعات، فيما قضى به من عدم قبول الدعوى، ومن ثم أقام المدعون دعواهم المعروضة.

وحيث إن منازعة التنفيذ - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوامها أن التنفيذ لم يتم وفقاً لطبيعته، وعلى ضوء الأصل فيه، بل اعترضته عوائق تحول قانونًا - بمضمونها أو أبعادها - دون اكتمال مداه، وتعطل تبعًا لذلك، أو تقييد اتصال حلقاته وتضاممها، بما يعرقل جريان آثاره كاملة دون نقصان. ومن ثم، تكون عوائق التنفيذ القانونية هى ذاتها موضوع منازعة التنفيذ أو محلها، تلك المنازعة التى تتوخى فى ختام مطافها إنهاء الآثار المصاحبة لتلك العوائق، أو الناشئة عنها، أو المترتبة عليها، ولا يكون ذلك إلا بإسقاط مسبباتها وإعدام وجودها، لضمان العودة بالتنفيذ إلى حالته السابقة على نشوئها. وكلما كان التنفيذ متعلقًا بحكم صدر عن المحكمة الدستورية العليا، بعدم دستورية نص تشريعى، فإن حقيقة مضمونه، ونطاق القواعد القانونية التى يضمها، والآثار المتولدة عنها فى سياقها، وعلى ضوء الصلة الحتمية التى تقوم بينها، هى التى تحدد جميعها شكل التنفيذ وصورته الإجمالية، وما يكون لازمًا لضمان فعاليته. بيد أن تدخل المحكمة الدستورية العليا - وفقاً لنص المادة (٥٠) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - لهدم عوائق التنفيذ التى تعترض أحكامها، وتنال من جريان آثارها كاملة، فى مواجهة الأشخاص الاعتباريين والطبيين جميعهم، دون تمييز، بلوغًا للغاية المبتغاة منها فى تأمين حقوق الأفراد وصون حرياتهم، يفترض

ثلاثة أمور، أولها: أن تكون هذه العوائق - سواء بطبيعتها أو بالنظر إلى نتائجها - قد حالت فعلاً أو من شأنها أن تحول دون تنفيذ أحكامها تنفيذاً صحيحاً مكتملاً، أو مقيدة لنطاقها. ثانيها: أن يكون إسناد هذه العوائق إلى تلك الأحكام، وربطها منطقياً بها ممكناً، فإذا لم تكن لها بها من صلة، فإن خصومة التنفيذ لا تقوم بتلك العوائق، بل تعتبر غريبة عنها، منافية لحقيقتها وموضوعها. ثالثها: أن منازعة التنفيذ لا تُعد طريقاً للطعن في الأحكام القضائية، وهو ما لا تمتد إليه ولاية هذه المحكمة.

وحيث إن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - على ما استقر عليه قضائها - يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التي كانت مثاراً للمنازعة حول دستورتيتها، وفصلت فيها المحكمة فصلاً حاسماً بقضائها، ولا تمتد إلى غير تلك النصوص، حتى لو تطابقت في مضمونها. كما أن قوة الأمر المقضى لا تلحق سوى منطوق الحكم وما يتصل بهذا المنطوق من الأسباب اتصالاً حتمياً لا تقوم له قائمة إلا بها.

وحيث إن المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسة ١٩٩٨/٦/٦، في

الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٦ قضائية "دستورية":

أولاً: بعدم دستورية ما نصت عليه المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي، من أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه، وفقاً لأحكام هذا القانون، الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض، وأن تقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة بها الأرض، ويسقط المادة (٦) من هذا المرسوم بقانون في مجال تطبيقها في شأن التعويض المقدر على أساس الضريبة العقارية.

ثانيًا: بعدم دستورية ما نصت عليه المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى، من أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذًا لأحكام هذا القانون الحق فى تعويض يقدر وفقًا للأحكام الواردة فى هذا الشأن بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه، وبمراعاة الضريبة السارية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢، وبسقوط المادة الخامسة من هذا القرار بقانون فى مجال تطبيقها فى شأن التعويض المقدر على أساس الضريبة العقارية.

وشيدت المحكمة قضاءها على أن " تقدير التعويض عن الأراضى المستولى عليها بما يعادل سبعين مئلاً للضريبة العقارية الأصلية المربوطة بها الأرض فى تاريخ الاستيلاء عليها، لا يعدو أن يكون تقديرًا جزافيًا منفصلًا عن قيمتها السوقية، وذلك من وجوه متعددة :

أولها: أن الضريبة العقارية المشار إليها لا شأن لها بأصول الأموال محلها، وإنما يتعلق فرضها بتقدير تصوره المشرع لإيراد نجم عن استغلالها، فلا يكون هذا الإيراد إلا وعاء لها.

وثانيها: أن الأموال المحملة بهذه الضريبة تتباين قيمتها فيما بينها على ضوء ظروفها وخصائص بنينها حتى داخل المحافظة الواحدة، ولا يمكن - من ثم - أن يجمعها معيار واحد ينفصل عن أوضاع عرضها وطلبها التى تؤثر فيها إلى حد كبير عناصر متعددة تتداخل فى مجال تقييمها، من بينها ما إذا كان أصحابها يزرعونها بأنفسهم أم يؤجرونها لغيرهم.

وثالثها: أن الضريبة العقارية المشار إليها - حتى بفرض جواز الرجوع إليها لتحديد التعويض المستحق - لا يُعاد النظر فيها سنويًا، وإنما يمتد تقديرها فى شأن الأراضى الزراعية جميعها - أيًا كان موقعها وبغض النظر عن خصائصها - سنين عشرًا، مدها المشرع بعدئذ لمدد تماثلها، فلا يكون التعويض المقدر على أساسها إلا تصويريًا.

وحيث إن المثالب الدستورية التي أبطلت نصى المادتين الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى، والرابعة من القرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى، وما ترتب على ذلك من سقوط المادة (٦) من المرسوم بقانون، والمادة الخامسة من القرار بقانون المشار إليهما، فى مجال تطبيقهما فى شأن التعويض المقدر على أساس الضريبة العقارية، إنما تحددت فى مخالفة التنظيم التشريعى المقضى بعدم دستوريته، لنصوص المواد (٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ١٦٥) من دستور سنة ١٩٧١، ومن ثم تكون القرارات الدستورية التى وردت بحكم هذه المحكمة المشار إليه، واستطالت إلى معايير التعويض العادل - ولم تكن بهذا المؤدى سندًا لما قُضى به من إبطال وسقوط النصوص التشريعية المار ذكرها - قد أبانت فى إفصاح جهير، الضوابط المتعين الأخذ بها فى شأن التعويض عن الاستيلاء على الأراضى التى تزيد عن الحد الأقصى للملكية الزراعية، ولتغدو هذه القرارات توجيهًا لا يفارقه المشرع، فيما لو أعاد تنظيم المسألة عينها، وذلك ضمانًا لصون الملكية الخاصة، والحيلولة دون مصادرتها بعيدًا عن أحكام الدستور.

وحيث إنه متى كان ما تقدم، وكان كل من قرار محكمة النقض - فى غرفة مشورة - الصادر بجلسة ٢٠١٨/٤/١١، فى الطعن رقم ٧٠٤١ لسنة ٨٥ قضائية، المؤيد لحكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بجلسة ٢٠١٥/٢/١١، فى الاستئنافات أرقام ٤٨٩٢ و ٥٣٧٥ و ٥٠٤٤ و ٨١٣٣ لسنة ١٣١ قضائية، لم يتخذ من عناصر التعويض التى تضمنها النصاب القانونيان المحكوم بعدم دستوريتهما بجلسة ١٩٩٨/٦/٦، فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٦ قضائية "دستورية"، سندًا لما قضى به. ومن ثم، لا تكون هذه الأحكام مصادمة لحكم المحكمة الدستورية العليا، الصادر فى الدعوى الدستورية المشار إليها، ولا يشكل عقبة فى تنفيذه، مما تتحل

معه المنازعة المعروضة، والحال كذلك، إلى طعن فيما قضت به محكمة استئناف القاهرة، ومحكمة النقض، فى غرفة مشورة، وهو ما لا يستنهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذى تضحى معه الدعوى المعروضة قميئة بعدم القبول.

وحيث إنه بالنسبة للنعى المبدى من المدعين على قرار محكمة النقض المشار إليه بمخالفته نص المادة (٢٥٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية. فذلك الطلب ينحل - أيضًا - إلى طعن على هذا الحكم، وهو ما ينحسر عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا، حال مباشرتها ولايتها فى الفصل فى منازعات التنفيذ، وفقًا لنص المادة (٥٠) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، الذى يقتصر على إزالة عوائق التنفيذ التى تعترض أحكامها، دون أن تُعد طريقًا للطعن فى هذه الأحكام.

وحيث إنه عن طلب المدعين، الأمر بوقف تنفيذ قرار محكمة النقض، فى غرفة مشورة، المؤيد لحكم محكمة استئناف القاهرة، السالف بيانها، فإنه يُعد فرعًا من أصل النزاع، وإذ انتهت المحكمة فيما تقدم إلى القضاء بعدم قبول الدعوى، فإن قيامها بمباشرة اختصاص البت فى طلب وقف التنفيذ - طبقًا لنص المادة (٥٠) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - يكون قد بات غير ذى موضوع.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

أمين السر